

بسم الله الرحمن الرحيم
مرسوم بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠
بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية الكويتية

وتؤلف لجنة من الكويتيين - تعين بقرار من وزير الداخلية - تكون مهمتها ترشيح من تقترح منحهم الجنسية من بين طالبي التجنس بالتطبيق لاحكام هذه المادة .

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لاحكام هذه المادة .

استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - لمن يأتي :

أولاً - من أدى للبلاد خدمات جليلة .

ثانياً - المولود من أم كويتية ، المحافظ على الإقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد اذا كان أبوه الاجنبي قد طلق أمه طلاقاً بائناً أو توفى عنها ، ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد .

ثالثاً - العربي المنتمى الى بلد عربي ، اذا كان قد أقام في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية .

رابعاً - غير العربي اذا كان قد أقام في الكويت قبل سنة ١٩٣٠ وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية .

وتعتبر اقامة الاصول مكتملة لاقامة الفروع في حكم البندين (ثالثاً ورابعاً) من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، ويكون اثبات الإقامة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذا القانون . على أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لاحكام هذين البندين .

ويشترط للحصول على الجنسية طبقاً لاحكام هذه المادة أن تتوافر في طالب الجنسية الشروط المنصوص عليها في البندين (٢ و ٣) من المادة السابقة .

مادة ٧ (فقرة اولى) :

لا يترتب على كسب الاجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته كويتية الا اذا أعلنت رغبتها في ذلك خلال

بعد الاطلاع على الامر الاميرى الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور

وعلى الامر الاميرى الصادر في ١٤ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٨٠م
وعلى المادة ٢٧ من الدستور

وعلى المرسوم الاميرى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقائمين الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له وبناء على عرض وزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء

اصدرنا القانون الآتي نصه

مادة اولى

تستبدل بنصوص المواد ٣ (بند ١) و ٤ و ٥ و ٧ (فقرة اولى) و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ (بند ٣ و ٢) من المرسوم الاميرى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١/٣ :

من ولد في الكويت أو في الخارج من أم كويتية ، وكان مجهول الاب أو لم تثبت نسبته لايه قانوناً .
مادة ٤ :

يجوز بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - منح الجنسية الكويتية لكل شخص بلغ سن الرشد اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون قد جعل بطريق مشروع اقامته في الكويت مدة عشرين سنة متتالية على الاقل أو خمس عشرة سنة متتالية على الاقل اذا كان عربياً منتمياً الى بلد عربي ، ولا يخل بالتوالي أن يخرج طالب الجنسية من الكويت لمهمة رسمية - فاذا خرج لغير مهمة رسمية مع احتفاظه بنية العودة - خصمت المدة التي يقضيها في الخارج من حساب مدة اقامته في الكويت .

٢ - أن يكون له سبب مشروع للرزق ، وان يكون حسن السير غير محكوم عليه لجريمة مخلة بالشرف أو الامانة .

٣ - أن يعرف اللغة العربية .

٤ - أن يكون على كفاية أو أن يقوم بخدمات تحتاج اليها البلاد .

لاحكام المادتين السابقتين اذا تطلت عن جنسيتها الاجنبية وكانت اقامتها العادية في الكويت ، او عادت للاقامة فيها . وتعتبر مستردة للجنسية من تاريخ موافقة مجلس الوزراء .

مادة ١٣ (٢ و ٣) :

- ٢ - اذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .
- ٣ - اذا عزل من وظيفته الحكومية تأديباً ، لاسباب تتصل بالشرف أو الامانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية .

مادة ثانية

تضاف الى المرسوم الاميرى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ١١ مكررا بالنص الاتي :

مادة ١١ مكررا :

على الاجنبي الذي حصل على الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون أن يتنازل عن جنسيته الاجنبية - اذا كان له جنسية أخرى - خلال ثلاثة شهور من تاريخ حصوله على الجنسية الكويتية ، وان يقدم لوزارة الداخلية خلال هذه المدة ما يثبت ذلك ، والا اعتبر المرسوم الصادر بمنحه الجنسية كأن لم يكن من تاريخ صدوره .

وتسحب الجنسية في هذه الحالة بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - ويترتب على ذلك سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية .

مادة ثالثة

على من يدعى أنه كويتي بالتطبيق للمادة الاولى من المرسوم الاميرى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وعلى من يطلب الحصول على الجنسية الكويتية بالتطبيق للبندين (ثالثا ورابعا) من المادة الخامسة من المرسوم الاميرى سالف الذكر ، أن يتقدم بطلبه خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا تقبل بعد هذا التاريخ طلبات اثبات الجنسية بالتطبيق للمادة الاولى أو طلبات التجنس بالتطبيق للبندين (ثالثا ورابعا) من المادة الخامسة .

وتقدم طلبات ناقصى الاهلية ممن يمثلهم قانونا ، وتنظر هذه الطلبات عند اتمام اهليتهم .

سنة من تاريخ كسب زوجها للجنسية الكويتية . ويعتبر اولاده القصر كويتيين ، ولهم أن يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ٨ :

لا يترتب على زواج المرأة الاجنبية من الكويتي أن تصبح كويتية الا اذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها . ويجوز لوزير الداخلية قبل منحها شهادة الجنسية أن يقرر حرمانها من كسب الجنسية الكويتية بطريق التبعية لزوجها . كما يجوز له الاعفاء من كل هذه المدة أو بعضها .

فاذا كانت انتهاء الزوجية قبل انقضاء المدة المشار اليها في الفقرة السابقة بسبب الوفاة أو الطلاق وكان للمرأة الاجنبية ابن أو أبناء من زوجها وحافظت على اقامتها بالكويت حتى انقضاء هذه المدة فيجوز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية .

مادة ١٠ :

المرأة الكويتية التي تتزوج من اجنبي لا تفقد جنسيتها الكويتية الا اذا دخلت في جنسية زوجها بناء على طلبها .

مادة ١١ :

يفقد الكويتي الجنسية اذا تجنس مختارا بجنسية اجنبية ولا تفقد زوجته الكويتية جنسيتها الا اذا دخلت في جنسيته ، ويفقد اولاده القصر جنسيتهم الكويتية اذا كانوا يدخلون في جنسية ايهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية ولهم أن يعلنوا وزير الداخلية باختيار جنسيتهم الكويتية خلال السنتين التاليتين لبلوغهم سن الرشد .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية اعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها طبقا للفقرة السابقة اذا أقام في الكويت اقامة مشروعة لمدة سنة على الاقل وطلب العودة الى الجنسية الكويتية وتخلى عن الجنسية الاجنبية ، وفي هذه الحالة يعتبر مستردا للجنسية الكويتية من تاريخ موافقة مجلس الوزراء .

مادة ١٢ :

يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية اعادة الجنسية للمرأة الكويتية التي فقدتها طبقا

وإذا توفى الوالد قبل البت في الطلب نظر الطلب بالنسبة
لابنائه جملة حتى ولو لم يبلغوا سن الرشد .

مادة رابعة

تعتبر المراسيم الصادرة بمنح الجنسية وشهادات
الجنسية المعطاء تطبيقاً لقرار اللجنة العليا للجنسية
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ باعتبار كل من
حمل جواز سفر كويتي قبل ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩
كويتياً بالتجنس صحيحة ، ويعتبر من اكتسب الجنسية بالتطبيق
لهذا القرار حاصلًا على الجنسية من تاريخ صدور المرسوم
بمنحه الجنسية أو حصوله على شهادة الجنسية .

ولا يجوز بعد العمل بهذا القانون منح الجنسية
طبقاً لقرار اللجنة العليا للجنسية المشار اليه في الفقرة
السابقة .

مادة خامسة

تسرى المدة المشار اليها في المادة ١١ مكرراً من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالنسبة لمن حصل
على الجنسية الكويتية قبل العمل بهذا القانون من تاريخ
العمل به .

مادة سادسة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله الصباح

وزير الداخلية
نواف الاحمد الجابر